CC BY

College of Basic Education Research Journal

www.berj.mosuljournals.com

Inference by grammatical counterpart in the books of Hadith are being parsed provisions approving the grammatical origin as a sample

Methaq Mohammed Ibrahim
Zahraa Saad-Al-Din Sheet

Article Information

Article history:
Received: July 2.2024
Reviewer: August 4, 2024
Accepted: August 4, 2024
Available online

Keywords:
Counterpart, approval, reasoning, . parsing of Hadith

Correspondence:

Abstract

This research dealt with the use of inferring of analogs in the Hadith books because of the importance of the Hadith in enriching the Arabic language, knowing that the grammarians differed in the permissibility of quoting the Hadith of the prophet, because it is narrated in the sense, so the grammarians employed the counterpart to determine or prove a grammatical rule, or sometimes come to consult it , so the grammarian would give the Hadith first, and then prove to him analogs from the Holy Quran, or from the words of the Arabs poetry and prose. So we started by naming the issue–the subject of the study – and then treating it with the grammarians to find out the extent to which it corresponds to the grammatical rule, and then we followed that up by mentioning the Hadith according to its narration by the grammarians, and presenting the counterpart as an example that the grammarian proved to find out the extent to which he agreed with the Hadith

ISSN: 1992 – 7452

الاستدلال بالنظير النحوي في كتب إعراب الحديث
المسائل الموافقة للأصل أنموذجا

ميثاق محمد إبراهيم **زهراء سعد الدين شيت**

ملخص البحث:

تناول هذا البحث الاستدلال بالنظائر في كتب إعراب الحديث؛ لما للحديث الشريف من أهمية في إثراء اللغة العربية، علمًا أنَّ النحويين اختلفوا في جواز الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنّه مرويٌّ بالمعنى، وخصصنا عملنا فيه بالمسائل الموافقة للقاعدة النحوية التي وضعها النحويون على المطّرد من كلام العرب؛ إذ وظف المعربون النظير لتقرير قاعدة نحوية أو اثباتها، أو يؤتى للاستئناس به أحيانًا، فكان المعرب يعطي الحديث أولًا، ثم يثبت له نظائر من القرآن الكريم، أو من كلام العرب شعره ونثره. فبدأنا بتسمية المسألة –مدار الدراسة– ثم معالجتها عند النحويين لمعرفة مدى مطابقتها للقاعدة النحوية، وبعدئذٍ أتبعنا ذلك بذكر الحديث حسب روايته عند المعربين، وعرض الشاهد النظير الذي أثبته المعرب لمعرفة مدى موافقته للحديث.

الكلمات المفتاحية:

النظير ، الموافقة ، الاستدلال ، إعراب الحديث.

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلينَ محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلا شكَّ أَنَّ للشاهد النظير أهمية كبيرة عند اللغويين والنحويين القدامى؛ لما له من دور بارز في تقرير القواعد وتعزيزها، وعند استقراءنا لكتب إعراب الحديث (التعليق على الموطأ لهشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (ت489هـ)، وإعراب ما يُشكل مِنْ ألفاظ الحديث لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، والاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب لمحمد بن عبدالحق التلمساني (ت625هـ)، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ت672هـ)، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)) لفت انتباهنا كثرة الشواهد النظيرة التي استدلَّ بها معربو الحديث على إثبات أو تقرير القواعد النحوية في تراكيب الحديث، ودعمها وإسنادها، ولأهمية النظير وقع الاختيار على دراسته، وقد وسمنا البحث بـ(**الاستدلال بالنظير النحوي في كتب إعراب الحديث، المسائل الموافقة للأصل أنموذجًا**).

واقتضت طبيعة الدراسة أَنْ أقسم البحث على تمهيد وثلاثة مطالب، أحدها: الاستدلال بالنظير في باب المرفوعات، والثاني: الاستدلال في باب المنصوبات، والثالث: الاستدلال في باب المجرورات.

أمَّا منهجنا فكان وصفًا تحليليًا إذْ بدأنا بتسمية المسألة –مدار الدراسة– ومن ثم معالجتها عند النحويون؛ لمعرفة مدى مطابقتها للقاعدة النحوية التي أثبتها النحويون القدامى، وبعدئذ أتبعنا ذلك بذكر الحديث بحسب روايته عند المعربين، وبيان توجيهه، وعرض الشاهد الذي استدلوا به مع التفصيل –في الغالب– في بيان حقيقته ومدى مطابقته مع سياق الحديث.

واعتمدنا في الدراسة على مصادر متنوّعة فاشتملت على كتب النحو، منها: الكتاب لسيبويه (ت180هـ)، والمقتضب للمبرد (ت285هـ)، وشرح التسهيل لابن مالك وغيرها، وكتب التفاسير فضلًا عن كتب الحديث التي اعتمدناها في الدراسة.

وفي الختام لا يسعني إلا أنْ أتقدم بشكري الجزيل إلى الدكتورة زهراء سعدالدين شيت المشرفة على هذا البحث لبذل جهدها في توجيهه، فأسأل الله تعالى أنْ يحفظها من كل مكروه ويجعلها من أهل الفلاح في الدارين

التمهيد: مفهوم النظير لغة واصطلاحا

عند تتبعنا لعددٍ من المعجمات اللغوية وجدنا النظير يحمل معنى الشبه، والمِثْل، والمساواة[1]، قال الخليل (ت170هـ): "ونظيرُ الشيء: مِثْلُه؛ لأنّه إذا نُظِرَ إليهما كأنّهما سواءٌ في المَنْظر، وفي التأنيث: نظيرةٌ، وجمعه نَظِائرُ، وتقول: ما كان هذا نَظيرًا لهذا"[2]، وقال ابن فارس: "النُّونُ وَالظَّاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَرْجِعُ فُرُوعُهُ إِلَى مَعْنًى وَاحِدٍ وَهُوَ تَأَمُّلُ الشَّيْءِ وَمُعَايَنَتُهُ، ثُمَّ يُسْتَعَارُ وَيُتَّسَعُ فِيهِ... وَهَذَا نَظِيرُ هَذَا، مِنْ هَذَا الْقِيَاسِ; أَيْ إِنَّهُ إِذَا نُظِرَ إِلَيْهِ وَإِلَى نَظِيرِهِ كَانَا سَوَاءً"[3]. أمَّا مفهوم النظير النحوي فيُراد به " الشبيه بما له مثل معناه وإن كان من غير جنسه كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل... وغير ذلك من الوجوه نحو استتار الضمير وعمله في الظرف والمصدر والحال"[4]، والنظير هو النسبة المشتركة بين الشيئين، إظهارًا للصواب[5]. قال التهانوي: "ما يكون مشاركًا له، أي : لذلك الشَّيء في الأمر المقصود منه... وقد يُطلقُ (النَّظير) على (المثيل) مسامحةً"[6]، ويستعمل لتوضيح الحقائق والكشف عنها[7].

وقد وقفنا في كتب إعراب الحديث النبوي على تراكيب نبوية وافقت الأصل مطلقًا أو بتقييد شرط ارتضاه النحويون، وقد أتبع المعرب ذلك كلَّه بشاهد نظير؛ ليؤكّد من خلاله صحة التراكيب من جهة حكمه النحوي، ويمكن توضيح ذلك من خلال عرض مسائل منتخبة موزّعة على أبواب النحو على وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول : الاستدلال بالنظير في باب المرفوعات

المسألة: مجيء المبتدأ مصدرا مؤولاً:

(1) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية – الجوهري 831/2 ، ولسان العرب – ابن منظور: 219/5 .
(2) كتاب العين : 156/8. وينظر: تهذيب اللغة – الأزهري: 266/14،
(3) معجم مقاييس اللغة: 444/5.
(4) رسالة الحدود – الرماني:72.
(5) ينظر: كتاب التعريفات – الشريف الجرجاني:232.
(6) كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم : 1447/2–1448.
(7) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل– النسفي : 54/1.

لم يرد خلاف في مجيء المبتدأ مصدرًا مؤوّلًا فقد صرّح به جمهور النحويين [1]، والمصدر المؤول هو تركيب يتكوّن من حرف مصدري يليه إمَّا جملة فعلية أو جملة اسمية، ومن الحروف المصدرية (أنْ، ولو، وكي، وما) وتعد (أَنْ) أم الباب [2].

وقد أورد الوقشي (ت489هـ) حديثًا على مجيء المبتدأ مصدرًا مؤوّلًا، وهو قول الرسول (صلّى الله عليه وسلّم) لسعد (رضي الله عنه): ((إنّك **أنْ تذرَ** ورثتَك أغنياءَ خيرٌ من أنْ تذرَهم عالةً يتكففونَ النَّاسَ))[3]، فـ(أنْ تذرَ) مرفوع المحل على الابتداء، ومعناه: أنْ تترك أولادك خيرٌ[4]، وقدّره الزمخشري بـ(تركك أولادك أغنياء خيرٌ)، وجملة (أنْ تذرَ) مرفوعة في محل خبر (إنَّ) الأول [5]، وهذا ما ذهب إليه السيوطي[6].

أمَّا الشاهد النظير الذي استدلّ به فقد تمثّل بقوله تعالى: ﴿وَأَن **تَصُومُواْ** خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: 184]، والمعنى: والصوم خيرٌ لكم من الإفطار والفدية، أي: إنَّ المصدر المؤول في محلّ رفع مبتدأ، و(خير) خبره، وهذا ما ذهب إليه معربوا القرآن الكريم[7]، وعلَّل الأخفش ذلك بقوله: "لأنَّ (أنْ) الخفيفة وما عملت فيه من منزلة الاسم، كأنَّه قال: الصيامُ خيرٌ لكم" [8].

المطلب الثاني: الاستدلال بالنظير في باب المنصوبات

المسألة الأولى: إجراء اسم المصدر غير العلم مجرى المصدر في العمل:

1() ينظر: الكتاب – سيبويه: 153/3، والأصول في النحو – ابن السراج: 266/1، وشرح التسهيل – ابن مالك: 267/1.

2() ينظر: شرح الأشموني – الأشموني: 182/3–183.

(3) ينظر: صحيح البخاري – محمد بن إسماعيل البخاري ، كتاب فضائل الصحابة، رقم الحديث: (٣٧٢١): ١٤٣١/3.

(4) ينظر: التعليق على الموطأ – الوقشي: 233/2 .

5() ينظر: الفائق في غريب الحديث: 244/2 .

6() ينظر: عقود الزبرجد: 371/1 .

(7) ينظر: إعراب القرآن– النحاس:94/1، والمحرر الوجيز – ابن عطية:12/6، والتبيان في إعراب القرآن – العكبري:149/1–151، والبحر المحيط: ١٩٢/٢.

(8) معاني القرآن – الأخفش:169/1.

ذهب النحويون إلى أنّ المصدر يعمل عمل فعله إذا كان نائباً مناب الفعل، نحو: (ضَرْبًا زَيْدًا) [1]، أو إذا كان مقدَّرًا بـ(أنْ والفعل) إذا كان المقصود منه المضي أو الاستقبال، نحو: (عجبتُ مِنْ ضَربِكَ زيدًا أمسِ أو غدًا) [2]، وإذا كان المقصود منه الحال، فيقدّر بـ(ما والفعل)، نحو: (عجبتُ مِنْ ضربكَ زيدًا الآنَ) [3]، والمصدر العامل في هذه الحالة له ثلاثة أشكالٍ، أحدها: أنْ يكونَ مضافا[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا **دَفْعُ اللَّهِ** النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [سورة البقرة:251]، والثاني: أن يكون منونًا[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ **إِطْعَامٌ** فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [سورة البلد:14]، والثالث: أن يكون معرفًا بـ(أل) [6]، ومنه قول الشاعر[7]:

لَقَد عَلِمَتْ أولى المُغيرَةِ أَنَّني كَرِرتُ فَلَم أَنكُل عَنِ **الضَّربِ** مَسمَعا

وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنوّن والمقترن بـ(أل)، وقد علل ابن مالك ذلك بقوله: " لأنَّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل...فقويت بها مناسبة المصدر الفعل" [8].

ويلحقُ اسم المصدرِ المصدرَ في العملِ إذا توافرت فيه شروط عمل المصدر [9]، فذكر ابن السرّاج "أنَّ العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا: (عَجبتُ من طَعامِك طعامًا)، يريدون: من إطعامك"[10]، وللفرّاء كلام يدلّ على إجازته إعمال اسم المصدر، إذ قال تعقيبًا على قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ [سورة المرسلات: 25–26]: "ونصبُك (الأحياء) و(الأموات) بوقوع الكفات عليه، كأنَّك قلتَ: ألم نجعل الأرض كِفاتَ أحياءٍ وأمواتٍ، فإذا نوّنت نصبتَ"[11].

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: 139/1، وشرح ابن عقيل: 93/3.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 94/3.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب – الجوجري: 674/2.

(4) ينظر: شرح التسهيل:119/3، وشرح المفصل للزمخشري – ابن يعيش: 77/4.

(5) ينظر: المقتضب – المبرد: 14/1، وشرح شذور الذهب – الجوجري: 677/2–678.

(6) ينظر: الكتاب: 193/1، والمقتضب: 14/1.

(7) البيت من الطويل، للمرار بن سعيد الفقعسي في دراسة على ديوانه – د. نوري حمودي القيسي: 169، وينظر: الكتاب: 193/1، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – عبدالقادر البغدادي: 133/8.

(8) شرح التسهيل – ابن مالك: 115/3.

(9) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) – الشاطبي: 238/4.

(10) الأصول في النحو: 139/1.

(11) ينظر: معاني القرآن – الفراء: 224/3.

وذكر ابن مالك أنَّ اسم مصدر على ضربين: علم، وهو ما دلَّ عن معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام؛ لتضمّن الإشارة إلى حقيقة، فهذا لا يعمل؛ لأنَّه لا يقع موقع الفعل ولا يُضاف و لا يقبل (أل) ولا يوصف، ولم يقم مقام المصدر الأصلي، نحو: (يَسارِ وفَجارِ)، أمَّا الضرب الثاني فهو غير علم، وهذا يعمل باتفاق؛ لمساواته للمصدر في معناه وأداء وظيفته وقبوله الإضافة والألف واللام ، وإن خالفه في بعض حروف فعله لفظًا أو تقديرًا من دون تعويض، نحو: توضَّأتُ وُضوءًا، فـ(وُضوءًا) اسم مصدر من الفعل (توضَّأ) حلَّ محلَّ المفعول المطلق المؤكّد لعامله وهو (توضُّؤًا) [1] .

وقد أورد الوقشي حديث ((من **قُبْلَةُ** الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَجَسُّهَا بِيَدِهِ، مِنَ الْمُلَامَسَةِ، فَمَنْ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ، أَوْ جَسَّهَا بِيَدِهِ، فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ)) [2]، فـ(قبلةُ) اسم مصدر؛ لأنَّ الفعل المؤدِّي المعنى هنا هو (قبَّل)، وذكر أنّ الوجه أنْ يأتي بالمصدر (تقبيل)؛ لأنّ (القبلة) اسم لا عمل له، وأكّد بعدها إنّ العرب أجروا الاسم مجرى المصدر في العمل [3].

واستدلّ بنظيرين، أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ **مَتَاعًا** حَسَنًا﴾ [سورة هود:3]، فقد أُجري (متاعًا) وهو اسم مصدر مجرى المصدر (تمتيعًا) في العمل وفي بيان نوع الفعل [4]، وذكر السمين الحلبي في توجيه (متاعًا) وجهين، فهو إمَّا مصدر منصوب، والتقدير: تمتيعًا، أو مفعول به، أي: ما يمتع به [5]. أمَّا النظير الثاني فهو قول القطامي [6]:

*وَبَعْدَ **عَطَائِكَ** المَائَةَ الرِّتَاعَا*

إذ أجري الاسم (عطاء) مجرى المصدر (الإعطاء) في العمل، فقد نصب لفظ (المائة) على المفعولية [7].

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: 121/3، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – أبو حيان الأندلسي: 98/11، وشرح التصريح على التوضيح – خالد الأزهري: 491/1.

(2) ينظر: موطأ مالك بن أنس : كتاب الطهارة رقم الحديث: (64) : 43/1.

(3) ينظر: التعليق على الموطأ: 87/1.

(4) ينظر: إعراب القرآن – النحاس: 161/2.

(5) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – السمين الحلبي: 283/6.

(6) عجز بيت، وصدره: * أكفرًا بعد ردّ الموتِ عنّي* ، وهو من الوافر، ينظر: ديوان القطامي: 37، وخزانة الأدب: 136/8.

(7) ينظر: معاني النحو – فاضل السامرائي: 164/2.

وذكر السيوطي حديثًا آخر وهو قوله (صلى الله عليه وسلم): ((اعْتَدِلُوا في القُعُودِ ولا يَبْسُطْ أحدُكُم ذراعيهِ **انبساطَ** الكلبِ)) [1]، معقِّبًا بما نقله عن القرطبي أنَّ (انبساطَ) مصدر على غير صدوره، وفعله ينبسط[2]، ثمَّ استدلَّ على ذلك بنظير من القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [سورة نوح: 17] .

وقد اتفق معربوا القرآن على أنَّ (نباتاً) اسم للمصدر (إنبات)؛ لمخالفته بعض حروف فعله، والتقدير: فأنبتكم إنباتاً[3]، وذكر السامرائي "أي: طاوعتم أمر ربكم ولو قال (إنباتا) لما زاد على المعنى، ونحوه أن تقول: (اخرجته خروجا)، أي: أخرجته فخرج خروجا، فكسبنا المعنيين في آن واحد، الاخراج والخروج" [4].

المسألة الثانية: نصب ما بعد (إلَّا) واتباعه على البدلية في الاستثناء التام المنفي:

الاستثناء هو إخراج ما بعد (إلَّا) أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها[5]، ويسمّى المُخرج (مستثنى)، والمخرج منه (مستثنى منه)، فإن كان المستثنى من جنس المستثنى منه فهو استثناء متّصل، نحو: (جاء القومُ إلّا زيدًا)، وإن كان غير ذلك فهو استثناء منقطع، نحو: (جاء القومُ إلّا أمتعتهم[6]، وبوجود المستثنى منه يكون الكلام تامًا.

والذي يعنينا من ذلك كلّه الاستثناء التام المتّصل، وهذا لا يخلو من أن يكون في كلام موجبٍ، وحكمه النّصب[7]، أو غير موجب، وحكمه النصب أو الاتباع على البدلية[8]، قال ابن مالك: "المستثنى بـ(إلا) إذا ذُكر المستثنى منه يُنصب في الموجب وغيره، لكن في الموجب لا يشارك النصب، وفي غير الموجب يشاركه البدل راجحا، أو مرجوحا" [9].

ولم نقف على خلاف في ذلك بين النحويين، سوى ما ورد عن الفرّاء من تفصيل، فقد أجاز نصب المستثنى أو اتباعه إذا كان المستثنى منه معرفة، وأوجب الاتباع إذا كان المستثنى منه نكرة[10]، ورأيه

---

(1) ينظر: صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، رقم الحديث: (788): 283/1، والرواية فيه: (السجود) بدل القعود.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن – القرطبي: 372/10–373، وعقود الزبرجد: 202/1.

(3) ينظر: المحرر الوجيز: 375/5، والتبيان في إعراب القرآن: 1242/2، والدر المصون: 472/10.

(4) معاني النحو: 164/2.

5() ينظر: التذييل والتكميل: 151/8، والنحو المصفى – محمد عيد: 483.

6() ينظر: التذييل والتكميل: 167/8، وشرح التسهيل: 269/2، وشرح شذور الذهب – الجوجري: 482/2.

7() ينظر: المقتضب: 389/4، والأصول في النحو: 290/1–291، وشرح التسهيل: 269/2.

8() ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح – الجرجاني: 699/2، وشرح المفصل: 48/2–52، وارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان الأندلسي: 1509/3.

9() شرح التسهيل: 271/2.

10() ينظر: معاني القرآن – الفراء: 166/1.

مردود؛ قال ابن مالك: "ولا حجة له؛ لأنَّ النصب هو الأصل، والإتباع داخل عليه، وقد رجّح عليه لطلب المشاكلة، فلو جُعل بعد ترجيحه عليه مانعا منه لكان ذلك إجحافا بالأصل، فضعف بهذا الاعتبار قول الفراء"[1]، وذكر أنه نصب (زيدًا) في: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا، والمستثنى منه نكرة [2].

وأورد العكبري قول النبي (صلى الله عليه وسلم): ((يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَا لِعَبْدِي الْمُؤْمِنِ عِنْدِي جَزَاءٌ، إِذَا قَبَضْتُ صَفِيَّهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ احْتَسَبَهُ، إِلَّا **الْجَنَّةُ**)) [3]. وذكر أنَّه يجوز في (الجنّةُ) الرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، وأورد له نظيرًا من القرآن الكريم[4]، قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: 66]، فـ(قليلٌ) قرأ بالرفع[5] عند الجمهور على أنه بدل من الواو في (فعلوه) عند البصريين، وعند أهل الكوفة على التكرير، والتقدير: ما فعلوه ما فعله إلّا قليل منهم، وقرأ بعضهم بالنصبِ (قليلًا) [6]، وذكر الزمخشري أنّ انتصابه على أصل باب الاستثناء[7].

المسألة الثالثة: وقوع الجملة الفعلية المصدَّرة بالفعل الماضي حالًا على إضمار (قد)

ترد الحال إما مفردة، وهو الأصل فيها، أو جملة اسمية أو فعلية، وعند مجيئها جملة يتوجّب وجود رابط يربطها بصاحب الحال، وذلك الرابط إمَّا أن يكون (الواو) أو (الضمير)، أو كلاهما معًا[8]. وعندما تأتي الجملة الحالية فعلية لا يخلو فعلها أنْ يكونَ ماضيًا أو مضارعًا، فإنْ كان ماضيًا مثبتًا وجب اقترانه بـ(قد) مقدرة أو مظهرة، و(الواو) عند أغلب البصريين[9]؛ لأنَّ (قد) تقرّب الماضي من الحال[10].

وما ذكروه هو رأي الفراء أيضًا، إذ أكّد على وجوب إضمار(قد)، فقال معقّبًا على قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾[سورة البقرة:28]: "المعنى –والله أعلم– وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز

1() شرح التسهيل: 283/2.

2() ينظر: المصدر نفسه : 284/2، وارتشاف الضرب: 1508/3.

3() ينظر: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، رقم الحديث: (6060): 2361/5.

4() ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: 182، وعقود الزبرجد: 52/3.

5() ينظر: النشر في القراءات العشر – ابن الجزري: 250/2.

6() ينظر: إعراب القرآن: 223/1، والبحر المحيط في التفسير – أبو حيان الأندلسي: 696/3، والدر المصون: 424/6.

7() ينظر: تفسير الكشاف: 530/1.

8() ينظر: شرح المفصل: 24/2، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام الأنصاري: 600.

9() ينظر: الأصول في النحو: 216/1، والإيضاح العضدي – أبو علي الفارسي: 277، وشرح المفصل: 27/2–28.

10() ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين – العكبري: 387، وشرح التسهيل: 373/2.

مثله في الكلام"[1]، وقد تابعه في ذلك أبو بكر بن الأنباري(ت328هـ) في لزوم (قد)، مفصحًا عن هذا في شرحه لقول امرئ القيس[2]:

تقولُ وقد مالَ الغَبِيطُ بنا معًا عَقرتَ بَعِيري يا امرأَ القيسِ فانْزِلِ

بقوله: "و(الواو) واو الحال، كأنَّه قال: (تقولُ وهذه حالنا)...وإنَّما جاز لـ(مالَ) أن تكون حالًا؛ لأنَّ (قد) صحبته، فصار بمعنى: (مائل)، كما تقول: (قد قامَ عبدُ اللهِ وقاعد) فتنسق(قاعد) على (قد قام)؛ لأنّه بمنزلة قولك: (قائمٌ عبدُ اللهِ وقاعدُ)" [3].

ونُقل عن غيرهما من الكوفيين إجازة وقوع الفعل الماضي حالًا بدون (قد) مطلقًا، بحجَّة أنَّ كلَّ ما صلح أنْ يكونَ صفةً لنكرة صلح أنْ يكون حالًا لمعرفة، وهذا مردود عند أبي البركات الأنباري بل عدّه فاسدًا[4].

وتابع ابن مالك وأبو حيان رأي جمهور الكوفيين، قال الأوّل: "وزعم قوم أنَّ الفعل الماضي لفظًا لا يقع حالًا وليس قبله (قد) ظاهرة إلَّا وهي قبله مقدرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير؛ ولأنَّ وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحقُّ المحذوف المقدّر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه"[5]، ثم ذكر أنّه قد يستغنى بـ(قد) ودلالتها على التقريب؛ لأنَّ الدلالة على الحالية مفهومة من سياق الكلام[6]، وقال الثاني: "والصحيح جواز ذلك؛ لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا"[7].

وأورد التلمساني حديث أنس بن مالك (رضي الله عنه): ((رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ **وَحَانَتْ** صَلَاةُ الْعَصْرِ))[8] شاهدًا على وقوع الفعل (حانت) حالًا من غير اقترانه بـ(قد)، مع إجازته لنحو ذلك على نية تقدير (قد)، إذ قال: "المعنى: وقد حانت، ولا بد من تقدير "قد" هنا؛ لأن الجملة في موضع الحال، والماضي لا يصلح أن يقع حالاً إلا أن يكون معه (قد) مظهرةً أو مضمرةً"[9].

وقد استدلَّ على ذلك بنظير من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ **حَصِرَتۡ** صُدُورُهُمۡ﴾ [سورة النساء:90]، فجملة (حَصرتْ) واقعة حالًا من الضمير المرفوع في (جاءوكم)، وقد أُضمرت (قد)،

1() معاني القرآن – الفراء: 1/(23-24)، 281.

2() البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه: 29.

3() شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات – ابن الأنباري: 37.

4() ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف – أبو البركات الأنباري:208/1.

5() شرح التسهيل: 372/2-373.

6() ينظر: المصدر نفسه .

7() التذييل والتكميل: 189/9.

8() ينظر: صحيح البخاري، كتاب المناقب، رقم الحديث: (3380): 1310/3.

9() الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: 61/1.

والتقدير: أو جاءوكم قد حصرتْ، وهو وجه قال به الفرّاء[1] وجمهور المفسرين[2]، وممّا يؤكّد ذلك قراءة الحسن: (أو جاءوكم حصرةً صدورهم)[3]. ولابن عطية تفصيل قال فيه: (حصِرتْ) عند جمهور النحويين في موضع نصب على الحال بتقدير : قد حَصِرتْ... وهذا يصحبُ الفعل الماضي إذا كان في موضع الحال، والداعي إليه أن يُفرَّق بين تقدير الحال وبين خبر مُستأنف، كقولك: (جاء زيدٌ رَكِبَ الفرسُ)، فإن أردتَ بقولك: (رَكِبَ الفرسُ) خبرًا آخر عن (زيد) لم تحتجْ إلى تقدير(قد)، وإنْ أردت به الحال من (زيدٍ) قدّرته بـ(قد)"[4]، ويفهم من كلامه أنّ جملة (حصِرت) المصدّرة بالفعل الماضي قد تكون خبرًا مستأنفًا، وهذا ما نقله الزجّاج عن بعضهم[5].

المسألة الرابعة: مجيء التمييز محولًا عن فاعل:

التمييز هو اسم نكرة جامد فضلة يزيل الإبهام عن المميّز، ويكون منصوبًا عن تمام الكلام يتضمَّن معنى (مِنْ)؛ لبيان ما قبله من إجمال [6]، وهو نوعان، أحدهما: تمييز الذات، وهو الواقع بعد اسم مبهم ملفوظ، ويسمّى: تمييز المفرد، ويشمل المميّز (العدد والوزن والمساحة)، نقول: (زرعَ الفلاحُ فدانًا قمحًا)، فـ(قمحًا) تمييز لـ(فدّانًا)، والثاني: تمييز النسبة، وهو الواقع بعد فعلٍ محضٍ، فيزيل الإبهام عن جملة سبقته، ويسمّى تمييز جملة، ويكون إمَّا محوَّلًا عن فاعل، نحو:(طابَ زيدٌ نفسًا) ، فالأصل: طابتْ نفسُ زيدٍ أو عن مفعول به، نحو:(أشعلتُ البيتَ نارًا) ، الأصل: أشعلتُ نارَ البيتِ، أو عن مبتدأ، نحو: (زيدٌ أحسن وجهاً)، والأصل: وجهُ زيدٍ أحسنُ[7].

وقد أورد العكبري أكثر من حديث على مجيء تمييز النسبة محولاً عن فاعل، من ذلك قول جابر بن عبدالله الأنصاري في قتلى أُحد: ((كُلُّ دَمٍ يَفُوْحُ **مِسْكًا**))[8]، موجّهًا نصب (مسكًا) وجهين، أحدهما: أنَّه تمييز محوَّل عن فاعل أصله: (يفوحُ مسكُهُ)، والآخر: أنْ يكون حالاً، والتقدير: يفوح مثل مسكٍ أو طيبٍ[9]. ثُمَّ استدلَّ على ذلك بثلاثة نظائر تؤكِّد الوجه الأول، أحدها: قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ

1() ينظر: معاني القرآن– الفرّاء: 24/1.

2() ينظر: إعراب القرآن : 231/1، والكشاف: 547/1، والجامع لأحكام القرآن: 309/5.

3() ينظر: النشر في القراءات العشر: 251/2.

4() المحرر الوجيز: 90/2.

5() ينظر: معاني القرآن وإعرابه – الزجاج: 89/2، والجامع لأحكام القرآن: 310/5.

6() ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 691/2 ، وشرح كتاب الحدود في النحو – الفاكهي:171–172.

(7) ينظر: شرح المفصل: 37/2–38، وشرح شذور الذهب – ابن هشام: 334، وهمع الهوامع: 341/2.

(8) مسند الإمام أحمد، مسند جابر بن عبدالله (رضي الله عنه)، رقم الحديث: (14189): 97/22.

(9) ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: 68–69.

صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ **نَفۡسٗا** فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا﴾ [سورة النساء:4]، فـ(نفسًا) منصوب على التمييز، والتقدير: فإن طابَتْ أنفسهنَّ[1]، وقيل: منصوب بإضمار فعل تقديره: أعني نفسًا[2]، وإذا كان على هذا الوجه فلا يُعدُّ نظيرًا للحديث. والثاني: قوله تعالى: ﴿وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا وَقَالُواْ لَا تَخَفۡ﴾ [سورة العنكبوت: 33] (ذرعًا) محوّل عن فاعل، أي: ضاق ذرعُه بهم[3] والثالث: قول الشاعر[4]:

تَضوَّعَ **مِسْكًا** بَطْنُ نَعمانَ إِذ مَشَتْ به زينبٌ في نِسْوَةٍ عَطراتِ

المطلب الثالث: الاستدلال بالنظير في باب المجرورات

المسألة الأولى: حذف المضاف إليه

أجمع النحويون على جواز حذف المضاف اليه مع بقاء المضاف على حاله[5]، وذكر ابن مالك أنّ بقاء المضاف بعد حذف المضاف إليه على حاله "أكثر ما يكون إذا عُطف على المضاف مضاف لما يماثل المحذوف لفظاً ومعنى" [6]، نحو قول الشاعر [7]:

يا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرِقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

ومن حذف المضاف إليه وترك المضاف دليلًا عليه قول بعض العرب: //قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ من قالها//[8]، والتقدير: قطع الله يدَ مَنْ قالها، ورجلَ مَنْ قالها، وقد أُختُلف في المضاف إليه المحذوف بين أن يكون ما أضيفَ إليه (رِجل)، فصار: قطع اللهُ يدَ مَنْ قالها ورجلَ، ثُمَّ أقحمَ(رجلُ) بين (يدَ) وما

(1) ينظر: إعراب القرآن: 200/1، والمحرر الوجيز: 9/2، والدر المصون: 573/3.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 26/5.

(3) ينظر: اللباب في علوم الكتاب – ابن عادل: 174/6، و531/10–532، وإعراب القرآن وبيانه– محيي الدين درويش: 429/7.

(4) البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 310، وشرح ديوان الحماسة – المرزوقي: 903، وللنميري في المعجم المفصل في شواهد العربية: 529/1. ولم أعثر عليه في الديوان.

(5) ينظر: الكتاب: 247/3، والمقتضب: 227/4–229، والمفصل: 133–134.

(6) شرح التسهيل – ابن مالك: 247/3.

(7) البيت من المنسرح، للفرزدق في خزانة الأدب: 404/4، وينظر: الخصائص: 409/2، ولم أعثر عليه في ديوانه.

(8) ينظر: الخصائص: 409/2.

أضيف إليه، **وهو مذهب سيبويه** [1]، وبين أن يكون المحذوف ما أضيف إليه (يد)؛ لدلالة ما أضيف إلى (رجل) المعطوف عليه وهو مذهب المبرّد[2].

وقد أورد ابن مالك حديثًا أثبت فيه حذف المضاف إليه، وهو قول بعض الصحابة (رضي الله عنهم): ((كَمِ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللهِ (صلّى الله عليه وسلّم)؟ فَقَالَ: **أَرْبَعَ**))[3]. بالنَّصب، قال معقِّبًا :"بلا ألف منصوبًا غير منوّنٍ على نيَّة الإضافة، كأنَّه قال: أربعَ عُمر، فحذف المضاف إليه وترك المضاف على ما كان عليه من حذف التنوين؛ ليُستدلّ بذلك على قصد الإضافة"[4].

أمّا الاستدلال عنده فقد تنوّع[5] فشمل قراءة ابن محيصن لقوله تعالى﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا **خَوْفٌ** عَلَيْهِمْ﴾[سورة البقرة:38]، برفع (خوفُ) بلا تنوين[6]، والتقدير: لا خوفُ شيءٍ، وثلاثة نظائر من الشعر، أحدها: قول الشاعر[7]:

أقولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ **سُبْحَانَ** من علقمة الفاخر

التقدير: سبحان الله، فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف على الهيئة التي كان عليها قبل الحذف[8]، والثاني: قول الشاعر[9]:

أكالئُها حتى أعَرَّسَ بعدما يكون سُحَيْرًا أو **بُعَيْدُ** فَأَهْجَعَا

التقدير: أو بُعيدَ السحر[10]، والثالث: قول الشاعر[11]:

سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ **سَهْلَ** وَحَزْنَهَا فَنِيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرْعِ والضَّرعِ

وتقدير ذلك: سهلها وحزنها، بالنَّصب بدلًا من (الأرضين) [12].

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/206-207.

(2) ينظر: المقتضب: 4/227-229، وشرح ابن عقيل: 3/81.

(3) ينظر: صحيح مسلم، كتاب الحج، رقم الحديث: (1255): 4/61.

(4) شواهد التوضيح والتصحيح: 90-91.

(5) ينظر: المصدر نفسه : 92.

(6) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/211، والبحر المحيط: 1/273-274.

(7) البيت من السريع، للأعشى الكبير في ديوانه: 143، وينظر: خزانة الأدب: 7/246.

(8) ينظر: شرح التسهيل: 3/248.

(9) البيت من الطويل، لسويد بن كراع في الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري- أبو القاسم الآمدي: 3/703، وبلا نسبة في خزانة الأدب: 6/505.

(10) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد – ابن أم قاسم المرادي: 7/3214.

(11) البيت من الطويل، بلا نسبة معجم شواهد العربية: 296.

المسألة الثانية: زيادة (الباء) في المفعول

(الباء) حرف جرّ، من معانيه: الإلصاق، وهو معناه الأصلي الذي لا يفارقه، ولم يذكر سيبويه غيره، وتبعه عدد من النحويين[1]، ويكون أصليًا أو زائدًا[2]، ويُزاد قياساً في مفعول(علمتَ، وعرفتَ، وجهلتَ) وفي فاعل(كفى) ومشتقاته، وفي (أفعل) التعجب، وفي المبتدأ الذي هو (حسبُك)، ويُزاد سماعا في المفعول به[3]، نحو قول الشاعر[4]:

نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ الفَلجِ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالفَرَجِ

إذْ زيدت (الباء) في المفعول به (الفرج)، والتقدير: نرجو الفرجَ.

وقد أورد السيوطي نقلًا عن الكرماني زيادة(الباء) في حديث عن ابن عباس (رضي الله عنه): ((وَدَعَا **بِالتُّرْجُمَانِ**)) [5]، فـ(الباء) في قوله:(بالترجمان) زائدة للتوكيد، "لأنَّ (دعا) متعدٍ بنفسه"[6].

أمَّا الشاهد النظير فهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195]، إذ ذكر جمهور المفسّرين أنَّ الباء زائدة[7]، أراد: لا تلقوا أيديَكم، قال الواحدي: "يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا﴾[سورة النحل:15]، فعدَّى بغير الباء"[8]. وتبعه في ذلك أبو حيَّان مع إقراره بأنَّ الفعل (ألقى) ورد بالاستعمالين، نعني: متعديًا بنفسه وبـ(الباء)، مبيّنًا أنَّ زيادة (الباء) في السياق المذكور حاصل في المفعول وهذا لا ينقاس[9]، ثمّ قال: "وقيل: مفعول(ألقى) محذوف، التقدير: ولا تُلقوا أنفسَكم بأيديكم إلى التهلكةِ، وتتعلّق (الباء) بـ(تُلْقُوا)، وتكون (الباء) للسببِ كما تقول: (لا تُفسدُ حالَكَ برأيكَ)، والذي نختاره في هذا أنَّ المفعول في المعنى هو (بأيديكم)، لكنَّه ضَمَّنَ (ألقى) معنى ما يتعدَّى بـ(الباءِ)، فعدَّاه بها، كأنَّه قيل: ولا تُفْضُوا بأيديكم إلى التهلكةِ، كقوله: أفضيتُ بجنبي إلى الأرضِ، أي: طرحتُ جَنْبي على الأرضِ، ويكون إذ ذاك قد عبّر عن الأنفسِ بالأيدي؛ لأنَّ بها

---

(12) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: 93، والمقاصد النحوية: 1385/3.

(1) ينظر: الكتاب: 225/4، والمقتضب: 142/4، وشرح المفصل: 254/5، ومغني اللبيب: 137–138.

(2) ينظر: الجنى الداني: 36–56.

(3) ينظر: الكتاب: 225/4، وشرح كافية ابن الحاجب: 278/4–280، وشرح التسهي: 153/3.

(4) البيت من الرجز، بلا نسبة في خزانة الأدب: 521/9، وينظر: الجنى الداني: 52.

(5) ينظر: صحيح البخاري كتاب بدء الوحي، رقم الحديث: (7) : 7/1 ، والرواية فيه: (دعا بترجمانه) .

(6) عقود الزبرجد: 372/2، وينظر: الكواكب الدراري: 54/1.

(7) ينظر: معاني القرآن – الأخفش: 174/1، وإعراب القرآن – النحاس: 99/1، والمحرر الوجيز: 140/4، والدر المصون: 311/2.

(8) التفسير البسيط: 632/3.

(9) ينظر: البحر المحيط: 252/2.

الحركةَ والبطشَ والامتناعَ"[1]. وقيل: المعنى: ولا تُعطُوا الهلاكَ أيديكم فيأخُذكم أخذَ المُوثَقِ، فجُعل (تلقوا بأيديكم) بمثابة قولك للمنقاد: (أعطى بيده)، أي: أعطى يده؛ لأنَّ المستسلم في الحربِ يشُدُّ بيده[2]، فيكون (أيديَكم) مفعولًا ثانيًا للفعل (ألقى)؛ لأنَّه ضُمِّنَ معنى(أعطى).

والذي نخلص إليه وجود مقاربة بين الفعل (دعا) في الحديث والفعل ((تُلقوا) في الشاهد النظير؛ فالفعلان كلاهما أتيا متعدّيان بأنفسهما تارة وبحرف الجرّ الزائد تارة أخرى، فجاء النظير؛ ليعزّز تركيب الحديث.

المسألة الثانية: زيادة (مِنْ) في النكرة بعد النفي:

(مِنْ) حرف جرّ معناه ابتداء الغاية المكانية–وهو الغالب–وقد يراد به الغاية الزمانية لكن ذلك قليل[3]، ومن معانيه التبعيض، وبيان الجنس، والبدل، والاستعانة وغيرها[4]، وقد يجيءُ زائدًا، وأُشترط في ذلك أن يكون مجروره نكرة، ومسبوقًا بنفي أو نهي، وهذا هو مذهب البصريين نحو: (ما جاءني من أحدٍ) [5]، وتابعهم ثعلب(ت291هـ) من الكوفيين، إذ قال معقّبًا على قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [سورة الفرقان: 18]: "(مِنْ) تدخل في الجحد على النكرة في الابتداء، ولا تدخل في المعارف، وكأنَّه قال: (أن تتخذ من دونك أولياءَ)، دخولها وخروجها واحد"[6]، ونُقل عن جمهور الكوفيين رأيان، أحدهما: أنَّ (مِنْ) تزاد في الواجب وغيره بشرط أن يكون مجرورها نكرة، وهو مذهب الفرّاء[7]، والثاني: أنَّ (مِنْ) تزاد بلا شرط[8]، وهو مذهب الكسائي وهشام[9].

وقد أورد العكبري حديثًا يُثبت فيه زيادة (مِنْ) بعد نفي، وهو قول الرسول (صلّى الله عليه وسلّم) لعكاف بن بِشر التميمي، وكان موسرًا ولم يتزوّج: ((مَا لِلشَّيَاطِينِ **مِنْ** سِلَاحٍ أَبْلَغُ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا الْمُتَزَوِّجُونَ))[10]، أي: ما للشياطينِ سلاحٌ، برفع (أبلغُ) صفة لـ(سلاح) على الموضع[11].

---

(1) المصدر نفسه: 252/2 ، وينظر: التحرير والتنوير: 213/2.

(2) ينظر: التحرير والتنوير: 213/2.

(3) ينظر: الكتاب: 224/4.

(4) ينظر: شرح التسهيل: 136/3–140، وشرح ابن عقيل: 15/3، وهمع الهوامع: 462/2.

(5) ينظر: الكتاب: 225/4، وشرح التسهيل: 138/3.

(6) مجالس ثعلب:101/1–102.

(7) ينظر: معاني القرآن: 318/1، 104/2 .

(8) ينظر: الجنى الداني: 318.

(9) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس– أبو بكر بن الأنباري: 109/2–110 ، ونحو الكوفيين في مشاهير شروح الألفية – زهراء سعد الدين شيت، أطروحة دكتوراه: 251–252 .

(10) ينظر: مسند الإمام أحمد، مسند الأنصار، رقم الحديث: (21450): 355/35، والرواية فيه: ((ما للشيطانِ)).

أمَّا الشاهد النظير الذي أثبته فهو قوله تعالى: (ما لكم من إله غيرُه)[سورة الأعراف:59]، إذ جاءت (مِنْ) زائدة بعد النفي ومجرورها نكرة، وهو لفظ (إله)، وبهذا أُستوفي الشرطان، أي: ما لكم إلهٌ غيرُه، ورُفِع (غيرُه) صفة لـ(إله) على المحل وهو الرَّفع، وهذا ما صرّح به جمهور المفسّرين[1]، وفصّل الواحدي فقال: "إذا جعلتَ (غير) من صفة (الإله) لم يكن للنفي خبر، والكلام لا يستقلُّ بالصفة والموصوف كقولك: (زيدٌ العاقلُ)، وتسكت حتّى تذكر خبره، ويكون التقدير: ما لكم من إله غيره في الوجود، ونحو ذلك لا بدَّ من هذا الإضمار"[2]، وهو قول أبي علي[3]، فـ(لكم) تبيينٌ وتخصيص[4]، وقيل: "(من إلهٍ) مبتدأ و(لكم) في موضع الخبر" [5].

المطلب الثالث: زيادة حروف أخر

المسألة: زيادة (لام الابتداء) على الخبر:

أجمع النحويون على أنَّ الأصل في (لام الابتداء) دخولها على المبتدأ؛ لأنَّ لها صدر الكلام، فدخولها على المبتدأ يؤكد الاهتمام بأوليته[6]، كقوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾[سورة الحشر:13]، ولا يصحّ دخولها على المبتدأ المؤخر، فلا يجوز: (قائمٌ لزيدٌ)[7]، ودخول هذه (اللّام) على خبر المبتدأ شاذ، نحو: (لَمجتهدٌ أنتَ)؛ لأنَّه لو تأخّر الخبر لما قُصد لها التصدير[8] . وإنَّ ما ظاهره تقديم الخبر لا يقاس عليه، نحو قول الشاعر[9]:

خَالِي لأَنتَ، ومَنْ جَريرٌ خَاله يَنَلِ العَلاءَ ويُكْرِمُ الأَخْوَالَا

---

(11) ينظر: إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: 90، وعقود الزبرجد: 321/2.

(1) ينظر: المحرر الوجيز: 414/2-415، ومدارك التنزيل : 66/2، والتحرير والتنوير: 41/18.

(2) التفسير البسيط: 196/9.

(3) ينظر: الحجة للقراء السبعة – أبو علي الفارسي: 40/4.

(4) ينظر: البحر المحيط: 82/5، والدر المصون: 355/5، وإرشاد العقل السليم: 235/3.

(5) البحر المحيط: 82/5.

(6) ينظر: الأصول في النحو: 234/2، واللامات – الزجاجي:78، وشرح ابن عقيل: 236/1-237.

(7) ينظر: سر صناعة الإعراب: 56/2، وشرح ابن عقيل: 236/1.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب: 1268/3، وشرح ابن عقيل: 237/1، وهمع الهوامع: 508/1.

(9) البيت من الكامل، بلا نسبة في المقاصد النحوية: 533/1.

وذكر ابن جني أنَّ هذا يحتمل وجهين: "أحدهما: أن يكون أراد: لخالي أنت؛ فأخَّر (اللّام) إلى الخبر ضرورة، والآخر: أن يكون أراد: لأنت خالي، فقدَّم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه (اللام) ضرورة. وأخبرني أبو علي أن أبا الحسن حكى (إن زيدا وجهه لحسن) فهذه أيضا ضرورة"[1].

وأورد السيوطي نقلا عن الطيبي حديثا دخلت فيه لام الابتداء على الخبر[2]، وهو حديث أبي سعيد الخدري (ﷺ) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في قوله تعالى: ﴿وَفُرُشٍ مَّرۡفُوعَةٍ﴾[سورة الواقعة:34]، قال (صلى الله عليه وسلم): ((ارْتِفاعُها **لَكَما** بَيْنَ السَّماءِ والأرْضِ: مَسِيرةَ خَمْسِ مِئةِ سَنةٍ)) [3]. فذكر الطيبي أنه أدخل لام الابتداء في الخبر وهو جائز[4].

أمَّا الشاهد النظير فتمثّل بقول الشاعر[5]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

ذكر ابن السراج أنّ (اللام) في (لَعجوزٌ) زائدة، كما زيدت في قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ﴾[سورة الفرقان:20][6]، بفتح همزة (إنَّ)[7]، وتبعه ابن مالك[8]، وخرّجها بعضهم على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي عجوز) والجملة خبر للمبتدأ الأول[9]، وإذا قلنا: إنَّ (اللام) زائدة تكون (أم الحليس) مبتدأ، و(عجوز) خبره، ولا يحتاج إلى تقدير، وذهب ابن جني إلى أنَّها ضرورة، إذْ قال: "وأما الضرورة التي تدخل لها اللام في غير خبر (إنَّ)، فمن ضرورات الشعر ولا يقاس عليها"[10].

المطلب الرابع: الاستدلال بالنظير في باب الأساليب

المسألة الأولى: عود الاختصاص إلى المتكلّم:

---

(1) سر صناعة الإعراب: 56/2.

(2) ينظر: الكاشف عن حقائق السنن: 3563/11، وعقود الزبرجد: 358/2.

(3) ينظر: سنن الترمذي : أبواب صفة الجنة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، رقم الحديث: (2715): 507/4.

(4) ينظر: الكاشف عن حقائق السنن: 3563/11، وعقود الزبرجد 358/2.

(5) البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، ينظر: ديوانه في مجموع أشعار العرب: 170، وينظر: خزانة الأدب: 323/10-324.

(6) ينظر: الأصول في النحو: 264/1.

(7) ينظر: الخصائص: 285/2، والبحر المحيط: 245/10.

(8) ينظر: شرح التسهيل: 29/2-30.

(9) ينظر: المقاصد النحوية: 507/1-508.

(10) سر صناعة الإعراب: 55/2.

الاختصاص هو قصر حكم أُسند إلى ضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده، إمّا لبيان المقصود منه، نحو: (نحنُ العربَ أسخى مَنْ بذلَ)، وإمَّا للفخر به، نحو:(عليٌّ أيُّها الكريمُ يعتمدُ)، وإمّا للتواضع، نحو:(أنا أيُّها العبدُ الضعيف)[1]. والاختصاص يشبه النداء في دلالته على القصر والتخصيص، مع اختلاف بينهما في ثلاثة أوجه، فلا يستعمل مع الاختصاص حرف نداء، ولا بد أن يسبقه ضمير المتكلّم أو المخاطب، وأنْ تصاحبه الألف واللام[2]، فضلًا أنّه "لا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء؛ لأنَّهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنَّهم أجروها على ما حمل عليه النداء"[3].

والاختصاص يكون للمتكلّم وقليل للمخاطب، نحو: (بك اللهَ نرجو الفضلَ)، وذكر ابن يعيش أنَّه لا يجوز للغائب، فلا نقول: (إنَّهم كذا أيَّتها العصابة) [4]، وذكر المرادي أنَّ هذا فساد وغلط؛ لأنَّ الاختصاص يشبه النِّداء، فحكمه كحكم النّداء[5]. وبيّن السيوطي أنَّه إذا وقع بعد الغائب يكون في تأويل المتكلَّم أو المخاطب، نحو: (على المضاربِ الوضيعةِ أيُّها البائعُ)؛ لأنه في معنى عليّ أو عليك [6].

وقد أورد العكبري قول الرسول (صلّى الله عليه وسلّم): ((إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ))[7]. وذكر أنَّ "(آلَ) اسم منصوب على الاختصاص، ولم يكن مرفوعًا على أنَّه خبر (إنَّ)؛لأنَّ ذلك معلوم لا يحتاج إلى ذكره" [8]، وأثبت له نظيرًا من الشعر بلفظ (ومنه)، وتبعه السيوطي[9]، قال الشاعر[10]:

نَحنُ بَنِي ضبةٍ أَصْحَاب الْجملِ

والشاهد فيه نصب (بني ضبة) على الاختصاص[11].

المسألة الثانية: مجيء جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا:

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/297-298.

(2) ينظر: الكتاب: 2/233، وارتشاف الضرب: 5/2247-2248، وشرح الأشموني: 3/81.

(3) الكتاب: 2/233.

(4) ينظر: شرح المفصل: 1/369-370.

(5) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/152.

(6) ينظر: همع الهوامع: 2/31.

(7) ينظر: مسند الإمام أحمد ، مسند أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين، رقم الحديث: (1726): 3/251.

8() إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث :47.

9() ينظر: عقود الزبرجد: 1/110.

10() صدر بيت من الرجز، وعجزه : *ننعى ابن عفان بأطراف الأسل* وهو بلا نسبة في: خزانة الأدب: 9/522.

11() ينظر: شرح ديوان الحماسة: 212.

أجمع النحويون على أنَّ جملة الشرط إذا تصدَّرت بفعل ماضٍ وكان الجواب مضارعًا فإنَّه يجوز جزم الجزاء ورفعه وكلاهما جيد وحسن[1]، نحو قول الشاعر [2]:

وإنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَومَ مَسْأَلَةٍ يَقولُ لا غائبَ مَالِي ولَا حَرَم

إذْ جاء الشرط (أتاه) ماضيا، والجزاء (يقول) مضارعًا مرفوعًا، وذلك على إضمار (الفاء) عند الكوفيين والمبرّد[3]، وتقدير ذلك: إنْ أتاه فيقول، أمَّا سيبويه فجعله من باب التقديم والتأخير، وتقديره: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب، أي: إنَّه حذف جواب الشرط، والمذكور إنَّما هو دليل عليه، وإنْ كانا مضارعين، فجزم الجزاء واجب ورفعه ضعيف واهن، نحو: (إنْ تأتني آتيك)، فهذا لا يحسن[4].

وقد أورد السيوطي حديثًا رفع الفعل المضارع الواقع جزاء لجملة الشرط المتصدّرة بالمضارع أيضًا، وهو حديث أمية بن مخشي (رضي الله عنه): ((اللَّهُمَّ إنَّكَ إنْ تَشَأْ **لا تُعْبَدُ** بعدَ اليومِ)) [5]، مُبيِّنًا أنَّ الرفع قليل والصحيح جزم (تعبُد) [6] وأورد له شاهدًا نظيرًا من الشعر، وهو قول الشاعر[7]:

يا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

إذْ وقع فيه الجزاء مضارعًا مرفوعًا، وذلك قليلٌ ضعيفٌ[8]. وذكر ابن عقيل أنَّ هذا لا يختصّ بالضرورة الشعرية، واستدل على ذلك بوقوعه في القرآن الكريم في قراءة طلحة بن سليمان (رضي الله عنه) لقوله تعالى:﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ **يُدۡرِككُّمُ** ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النساء: 78]، إذْ جاء الجواب (يدركُكم) بالرَّفع[9].

المسألة الثالثة: وقوع الأمر بمعنى الشرط :

ذكر النحويون أنَّ صور الطلب تحمل معنى (إنِ الشرطية)، قال سيبويه: " وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنَّه إذا قال: (ائْتِني آتِك) فإنَّ معنى كلامه: إنْ

1() ينظر: الكتاب: 66/3، والأصول في النحو: 192/2، وشرح ابن عقيل: 35/4.

2() البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: 115، وينظر: خزانة الأدب: 47/9.

3() ينظر: المقتضب: 70/2، والإنصاف في مسائل الخلاف: 512/2-513.

4() ينظر: الكتاب: 66/3-67، والأصول في النحو: 193/2.

5() ينظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، رقم الحديث: (4594): 1845/4، والرواية فيه (تُعْبَدْ).

6() ينظر: عقود الزبرجد: 146/1-147.

7() البيت من الرجز، لعمرو بن خثار البجلي في: خزانة الأدب: 23/8.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل: 36/4، وشرح شواهد المغني – السيوطي: 898/2.

(9) ينظر: شرح ابن عقيل: 35/4-36. وتنظر القراءة في المحتسب – ابن جني: 295/1.

يكنْ منك إتيانٌ آتك" [1]، وتبعه المبرد بقوله: " وَلَو قلت: (لَا تَعْصِي الله يدْخلك الْجنَّة) كَانَ جيدا؛ لِأَنَّك إِنَّمَا أضمرت مثل مَا أظهرت، فكأنك قلت: فَإِنَّك إِن لَا تعصه يدْخلك الْجنَّة، واعتبره بِالْفِعْلِ الَّذِي يظْهر فِي مَعْنَاهُ، أَلا ترى أَنَّك لَو وضعت فعلًا بِغَيْر نهي فِي مَوضِع (لَا تعصي الله) لَكَانَ أطع الله" [2].

وإذا كان الطلب بمعنى الشرط، فإنَّه يحتاج إلى جواب، قال سيبويه: " وزعم الخليل أنّك إذا قلت: (إنْ تأتني آتك)، فـ(آتك) انجزمت بـ(إنْ تأتني) كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: (ائْتِني آتِك)" [3]، وأكّد ذلك أبو علي الفارسي، إذ قال: "وقد يحذف الشرط في مواضع فلا يؤتى به؛ لدلالة ما ذكر عليه، وتلك المواضع: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، تقول: أكْرِمني أكرمْك" [4]، وقال السيرافي: "جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله" [5]، فضارع الشرط الأمر في كونه لم يوجب شيئاً ولم ينفه [6].

وقد أورد الوقشي قول النبي (صلى الله عليه وسلم):((إذا لم تستحِ فاصنعْ ما شئت)) [7]، وذكر أنّ العرب أحيانا تستعمل الأمر في معنى الشرط؛ لما بينهما من مشابهة، لأنّ كل واحد منهما لم يوجب شيئاً، وكل واحد منهما يحتاج إلى جواب، ثمّ بيّن أنّ الفرق بينهما أنّ أحدهما شرط لفظي، نحو: (إنْ تجِئنِي أُكرِمْك)؛ لأنَّ فيه أداة الشرط ملفوظًا بها، والآخر معنوي، نحو قولك في الأمر: (جِئْنِي أُكْرِمْك)، فليس في اللفظ أداة من أدوات الشرط، لكنَّها موجودة فيه من طريق المعنى، والتقدير: جِئنِي فإنْ تَجِئْنِي أُكْرِمْك [8].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنَّ الوقشي قد أكّد على أنّ الحديث المذكور هو ممّا سدَّ فيه الأمر مسدَّ الشرط، كأنه قال: إذا لم تستحِ صنعتَ ما شئت، وجعل مثله، أي: نظيره قولين [9]، أحدهما: قوله

(1) الكتاب: 94/3

(2) المقتضب: 83/2.

(3) الكتاب: 63/3.

(4) الإيضاح العضدي: 322.

(5) شرح كتاب سيبويه – السيرافي: 299/3.

(6) ينظر: جواب الشرط وجواب الأمر في اللغة العربية – عبد الرؤوف عباس، رسالة ماجستير : 49.

(7) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الأدب، رقم الحديث: (5769): 2268/5.

(8) ينظر: التعليق على الموطأ: 321/2، وتحقيق الفوائد الغياثية – شمس الدين الكرماني: 613/2–614.

(9) ينظر: التعليق على الموطأ: 321/2–322.

تعالى: ﴿قُلْ **أَنْفِقُوا** طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾[سورة التوبة: 53]، والآخر قول الشاعر [1]:

أَسِيئي بِنا أَو أَحسِني لا مَلومَةً لَدِينا وَلا مَقلِيةً إِن تَقَلَّت

والذي نراه أنَّ الشاهد الحديثي لا يحكي المسألة التي صرّح بها الشارح، نعني كون الأمر سادًّا مسدّ الشرط، فالظاهر لدينا أنَّ الشرط مذكور في سياق الحديث، وهو شرط ملفوظ بأداته (إذا)، والأمر المذكور بلفظ (اصنعْ) هو جواب الشرط، ولا خلاف في أنَّ الجواب إذا جاء بلفظ الأمر فإنَّه مشروطٌ بتقدُّم (فاء الجزاء) عليه [2]، فكيف سدّ فعل الأمر مسدّ الشرط؟ فضلًا عن أنَّ تقديره بـ(إذا لم تستحِ صنعت ما شئت) دليلٌ على أنَّ الأمر هنا أفاد الخبر لا الشرط .

أمَّا النظيران المذكوران فيؤكّدان ما ذكره الوقشي، وإن أُختُلف في توجيه دلالة فعل الأمر على وجهين، أحدهما: أن يكون دالًّا على الخبر، والآخر: أن يكون دالًّا على الشرط، ولنا قفة عند النظير القرآني، فرجوعا إلى كتب التفاسير نجد أنَّ لفظ (أنفقوا) أمر ومعناه الشرط، أي: إنْ أنفقتم طائعين أو مكرهين، فلن يقبلَ منكم [3]، أمَّا النظير الشعري فالمقصود منه: إنْ أَسئتِ أو أَحسنتِ لنْ أَلُمْكِ، ثم ذكر أنّ الأمر يخرج لمعانٍ كثيرة، منها الإباحة، والوعيد، والتعجيز، وغير ذلك [4].

المسألة الرابعة: مجيء جواب القسم ماضيًا متصرّفًا مثبتًا مقترنًا بـ(اللام) وحدها:

ذكر النحويون أنَّ جواب القسم إنْ كان ماضيًا متصرفًا كثر اقترانه بـ(اللّام) مع (قد)، نحو: (واللهِ لقد قمتُ)[5]، وجاز حذف (اللَّام) وحدها إن طال الكلام[6]، كقوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ... قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [سورة الشمس: 1–9].

وقد أورد ابن مالك قولَ سعيد بن زيدٍ (رضي الله عنه): ((أشهدُ لَسَمِعْتُ رسولَ اللهِ (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: مَنْ أخذ شبرًا في الأرضِ ظُلْمًا)) [7]، شاهدًا على اقتران الفعل الماضي (سمعتُ) الواقع في جواب القسم بـ(اللام) وحدها[8]، معقّبًا بأنَّ "من النحويين من يزعم أنَّ هذا الاستعمال مخصوص

---

(1) البيت من الطويل، لكثير عزة في: ديوانه: 101، وينظر: تحقيق الفوائد الغياثية: 613/2.

(2) ينظر: شرح التسهيل: 34/4.

(3) ينظر: إعراب القرآن – النحاس: 123/2، والبحر المحيط: 470/5.

(4) ينظر: التعليق على الموطأ: 322/2، وأمالي ابن الشجري: 177/1.

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب – ابن جني: 70/2.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 1777/4.

(7) ينظر: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، رقم الحديث: (٣٠٢٦): 1168/3.

(8) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: 224–225.

بالشعر...والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام"[1]، مستدلًّا بنظيرين للحديث، وهما قوله تعالى: ﴿وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ يَكۡفُرُونَ﴾[سورة الروم:51]، وقول امرأة من بني غِفارٍ: ((فو اللهِ لَنزلَ رسولُ الله – صلّى الله عليه وسلّم– إلى الصُّبحِ فأناخَ)) [2].

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث المتواضع توصلتُ إلى:

1- أهمية النظير في إثبات ودعم التراكيب النحوية في الحديث، فالاستدلال بالنظائر أشبه بالمقارنة بين الحديث ونظيره نحويًا.

2- كان المعرب يعطي الحديث أولا، ثم يذكر ما يوافقه من نظائر، وجاءت الشواهد النظيرة متنوعةً، فشملت النظير القرآني وكلام العرب شعره ونثره.

3- وكان للحديث نظير واحد أو أكثر.

4- جرت التراكيب النحوية في الحديث موافقة لما لها من نظائر أوردها المعربون.

5- أكد معربوا الحديث أنَّ القليل والضعيف هو من كلام العرب؛ لأنه موافق للأصل النحوي، مع قلته، مثل مجيء جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا.

6- لفت انتباهنا وجود تفاوت بين المعربين في اعتماد الشواهد النظيرة، إذْ أكثر منها ابن مالك ويليه العكبري، أما السيوطي فكان – في الغالب – ناقلًا عنهما، وكان الوقشي قليل الاستشهاد بالنظير.

7- وظف معربوا الحديث النظيرَ لتقرير قاعدة نحوية، نحو مجيء جواب القسم ماضيًا متصرفًا مثبتًا مقترنًا باللام وحدها، إذْ خصه النحويون بالضرورة الشعرية، وأثبت ابن مالك جواز استعماله في النثر؛ لوروده في القرآن الكريم، وفي أفصح الكلام.

---

(1) المصدر نفسه .

(2) ينظر: مسند الإمام أحمد، مسند النساء، رقم الحديث: (27136): 108/4.

8- جاء النظير مؤكدًا لقاعدة نحوية أثبتها النحويون، نحو وقوع الجملة الفعلية المصدرة بالفعل الماضي حالا على إضمار قد.

9- كان العكبري يورد الحديث ونظيره بصورة مختصرة، أما ابن مالك، فقد توسع في القاعدة النحوية، وأثبت لها عدة نظائر، واكتفى السيوطي بذكر آراء ابن مالك، وكان يؤكد المسألة النحوية بذكر آراء الشرّاح.

10- كان الاستدلال بالنظير القرآني من أكثر النظائر استعمالًا عند المعربين.

ثبت المصادر والمراجع

أولًا : الرسائل والأطاريح الجامعية

1- جواب الشرط وجواب الأمر في اللغة العربية، دراسة تركيبية بلاغية مقارنة (النص القرآني أنموذجا): عبد الرؤوف عباس، رسالة ماجستير بإشراف: أ. د. أحمد حساني، جامعة الجزائر – الجزائر، 1429-1430هـ - 2008-2009م

2- نحو الكوفيين في مشاهير شروح الألفية- زهراء سعد الدين شيت

ثانيًا: الكتب المطبوعة

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

2- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، 1405هـ – 1985م.

3- إعراب القرآن وبيانه: المؤلف: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت1403هـ)، ط4، دار الإرشاد للشؤون الجامعية – حمص ودار اليمامة – دمشق، بيروت ودار ابن كثير – دمشق وبيروت، 1415هـ – 1994م.

4- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحاس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم،ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

5- إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث: أبي البقاء العكبري محب الدين عبدالله بن الحسين الحنبلي (ت٦١٦هـ)، تح: محمد عثمان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

6- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: محمد بن عبد الحق اليفرني التلمساني (٦٢٥هـ)، تح: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، عابدين – مصر ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

7- أمالي ابن الشجري :ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م.

8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، المكتبة العصرية، القاهرة – مصر، 1424هـ – 2003م.

9- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت337هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، كلية الآداب – جامعة الرياض، 1389هـ – 1969م.

10- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دون طبعات، دار الفكر– بيروت، 1420هـ – 2000م.

11- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه – القاهرة، 1356هـ – 1976م.

12- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

13- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد): محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

14- تحقيق الفوائد الغياثية: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (ت7856هـ)، تح: د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، ط1، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، 1424هـ – 2003م.

15- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، نح: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق – سوريا، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م ،ودار كنوز إشبيليا، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤٤٥هـ – ٢٠٢٤م.

16- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه: هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (ت٤٨٩هـ) تح: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

17- تفسير ابن عطية المسمى بـ(المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز): أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت٥٤٢هـ)، تح: عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

18- تفسير أبي السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: محمد بن محمد بن مصطفى أبو سعود العمادي (ت٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

19- التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن احمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (ت468هـ)، تح: أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1430هـ – 2009م.

20- تفسير القرطبي المسمى بالجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

21- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت710هـ)، تح: يوسف علي بديوي ومحيي الدين ديب مستو، ط1، دار الكلم الطيب – بيروت، 1419هـ – 1998م.

22- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن احمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1422هـ – 2001م.

23- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تح: عبدالرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي – بغداد ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

24- الجامع الصحيح، صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تح: محمد ذهني أفندي و إسماعيل بن عبدالحميد الحافظ الطرابلسي وآخرون، دون طبعة، دار الطباعة العامرة – تركيا، 1334هـ – 1897م. (يراجع)

25- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية،/ بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

26- الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط٢، دار المأمون للتراث دمشق – سوريا، وبيروت – لبنان، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

27- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

28- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة.

29- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف ين عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد خراط، دار القلم – دمشق.

30- دراسة على ديوان المرار بن سعيد الفقعسي: د. نوري حمودي القيسي، جامعة بغداد – كلية الآداب.

31- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تح: د. محمد حسين، دون طبعة، المطبعة النموذجية لمكتبة الآداب بالجماميز.

32- ديوان القطامي: ، تح: د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط1، دار الثقافة – بيروت،1378هـ - 1960م.

33- ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعار العرب، تح: وليم بن الورد البروسي، دون طبعة، خزانة كتب السيدين الفاضلين رَوْطَر ورَيْخَرْد – برلين، 1320هـ - 1903م.

34- ديوان زهير بن أبي سلمى: زهير بن أبي سلمى، تح: أ. علي حسن فاعور، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1408هـ – 1988م.

35- ديوان كثير عزة: كُثَيِّر بن عبدالرحمن بن الأسود الخزاعي (ت105هـ)، تح: د. إحسان عباس، دون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع – بيروت، 1391هـ – 1971م.

36- رسالة الحدود: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني المعتزلي (ت384هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دون طبعا، دار الفكر – عمان.

37- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت328هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1412هـ – 1992م.

38- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1421هـ – 2000م.

39- سنن الترمذي (الجامع الكبير): أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، دار الرسالة العالمية – بيروت، 1430هـ – 2009م.

40- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري، بهاء الدين ابن عقيل (ت769هـ)، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، ط20، دار التراث – القاهرة، 1400هـ – 1980م.

41- شرح الأشموني على الفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني الشافعي (ت900هـ)، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1419هـ – 1998م.

42- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

43- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ) ،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

44- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ(الكاشف عن حقائق السنن): شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي (ت743هـ)، تح: د. عبدالحميد هنداوي، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة والرياض، 1417هـ – 1997م.

45- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط5، دار المعارف – القاهرة، 1429هـ – 2008م.

46- شرح المفصّل للزمخشري: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت643هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1422هـ – 2001م.

47- شرح تسهيل الفوائد: أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)، تح: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ – 1990م.

48- شرح ديوان الحماسة

49- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: عبدالغني الدقر، دون طبعة، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

50- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبدالمنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت889هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي،ط1، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، 1423هـ – 2004.

51- شرح شواهد المغني: عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: أحمد ظافر كوجان والشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، بدون طبعة، لجنة التراث العربي – القاهرة، 1386هـ – 1966م.

52- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ)، تح: أحمد السيد أحمد، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، دون طبعة، المكتبة التوفيقية – القاهرة.

53- شرح كتاب الحدود في النحو: عبدالله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت972هـ)، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة – القاهرة، 1414هـ – 1993م.

54- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ت368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1430هـ – 2008م.

55- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)، تح: د. طه محسن، ط1، مكتبة ابن تيمية، 1405هـ – 1985م.

56- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تح: أحمد عبدالغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين – بيروت، 1407هـ – 1987م.

57- صحيح البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت256هـ)، تح: د. مصطفى ديب البغا، ط5، دار ابن كثير ودار اليمامة – دمشق، 1414هـ – 1993م.

58- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد: عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: د. سلمان القضاة، دون طبعة، دار الجيل – بيروت، 1414هـ – 1994م.

59- الفائق في غريب الحديث: أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد جار الله الزمخشري (ت538هـ)، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعرفة – لبنان.

60- كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تح: جماعة من العلماء، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

61- كتاب العين: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

62- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، دون طبعة، دار الرشيد للنشر – العراق، 1402هـ – 1982م.
63- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبرة الحارثي الملقب بسيبويه (ت180هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط3، 1408هـ – 1988م.
64- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت538هـ)، تح: مصطفى حسين أحمد، ط3، دار الريان للتراث – القاهرة ودار الكتاب العربي – بيروت، 1407هـ – 1987م.
65- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الملقب بشمس الدين الكرماني (ت786هـ)، ط1 و ط2، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1356هـ – 1937م، و1401هـ – 1981م.
66- اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، ط2، دار الفكر – دمشق، 1405هـ – 1985م.
67- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين (ت616هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر – دمشق، 1416هـ – 1995م.
68- لسان العرب: الإمام العلامة أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ)، تح: اليازجي وجماعة من اللغويين، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ – 1994م.
69- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني المعروف بثعلب (ت291هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، ط2، دار المعارف – مصر، 1369هـ – 1950م.
70- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) تح: محمد عبدالقادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1419هـ – 1998م.
71- مسند الإمام أحمد بن حنبل: الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1421هـ – 2001م.
72- معاني القرآن للأخفش (معتزلي): أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1411هـ – 1990م.

73- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، المعروف بالزجاج (ت٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب – بيروت، 1408هـ – 1988م.

74- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

75- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، 1420هـ – 2000م.

76- معجم شواهد العربية: عبدالسلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي – القاهرة.

77- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت395هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، دون طبعة، دار الفكر – دمشق، 1399هـ – 1979م.

78- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبدالله بن يوسف بن احمد بن عبدالله بن يوسف جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر – دمشق، 1405هـ – 1985م.

79- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الفية ابن مالك): أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، تح: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ومحمد إبراهيم البنا وغيرهما، ط1، معهد الحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1428هـ – 2007م.

80- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى): بدرالدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر و أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني و د. عبدالعزيز محمد فاخر، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة، 1431هـ – 2010م.

81- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دون طبعة، عالم الكتب – بيروت،

82- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت370هـ)، تح: السيد أحمد صقر ود. عبدالإله المحارب (تحقيق المجلد الثالث رسالة دكتوراه)، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة – 1414هـ – 1994م.

83- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد 1158هـ)، تح: د. علي دحروج، ترجمة إلى العربية: د. عبدالله الخالدي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، 1417هـ – 1996م.

84- موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس (ت٢٧٩هـ) رواية أبي مصعب الزهري المدني (٢٤٢هـ)، تح: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ،١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

85- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف شمس الدين ابن الجزري (ت833هـ)، تح: علي محمد الضباع، دون طبعة، المطبعة التجارية الكبرى ودار الكتب العلمية – بيروت.

86- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبدالرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: عبدالحميد هنداوي، دون طبعة، المكتبة التوفيقية – مصر.